



عالم يتضير

ذكرى 7 أكتوبر..

الإنسان الوطن المأساة!

فوزية رشيد

بعض الحركات في بعض البلدان وإن كانت متقطعة!
○ اليوم العالم وكأنه يحتاج إلى إنعاش ذاكرة قوية ليميز بين ما وصل إليه وعبه أثناء الحرب وقبل تشكيل مجلس السلام ثم بعد تشكيله والذي امتص الغضب العالمي تدريجياً؛ واحتوى الوعي الشعبي العالمي الغاضب ليعيد الكيان محاولات تزييف السردية كلها؛ وبث رواية الحكاية من منظوره الدعائي المسنود بقوة الإعلام الصهيوني في العالم؛ وليحاول التغطية على كل ما سجلته الكاميرا مباشرة من تدمير غزة وقتل الأطباء والصحفيين والأطفال والمدنيين؛ فهل سيبقى ذاكرة الكاميرا محتفظة بما سجلته من دماء ودمار وجرائم حرب وقصص أم سيتم مسح ذاكرة التسجيلات فيما حكايات الإنسان مستمرة وقد تحول اليوم وبعد مرور 3 سنوات، من بدء طوفان الأقصى إلى غريب عن مدينته التي تحولت بدورها إلى خيام؛ وغريب عن مكانه الذي امتلأ بالأنقاض والأساخ؛ وغريب عن المدرسة التي يدار التعليم فيها في الخيام أيضاً؛ وحيث لا غداء صحي ولا دواء ولا مستشفى به المستلزمات الضرورية وحيث إطلاق النار والقتل وهدم ما تبقى من المنازل على رؤوس أصحابها؛ وهكذا المحتل الصهيوني يضع كل يوم المزيد والمزيد من الصعوبات والمآسي، وهو يدعي وجود هدنة لكنها لا توفر الحماية من القتل ومن القصف؛ حتى يضطر الفلسطيني المتعب في كل شيء إلى التفكير في الخلاص بالهجرة التي تصبح في ظروفه جبرة قسرية!

في ظل كل ذلك يصعب النقاش الموضوعي حول ما حدث وما لا يزال يحدث أمراً ضرورياً، لكل فلسطيني ولأن نقول للفصائل الفلسطينية، فالحديث حولها لم يعد اليوم مجدياً، بعد أن تراجعت القضية عن ما كانت عليه طوال عقود، حتى الأولويات على المستوى العربي والدولي بدورها اختلفت؛ ليقف الفلسطيني الذي يواجه الممرات الضيقة قبل الوصول اليوم إلى بوابة الخروج، يفكر في سؤال واحد هو: ما العمل؟! هل بإمكانه قبل أن يصل إلى جواب لسؤاله أن يجتمع كل الفصائل الفلسطينية مثلاً لتحقيق وحدتها الداخلية ونفاهاتها الاستراتيجية العميقة، ولتحافظ على بقاء من بقي من شعبها داخل غزة والضفة؟! هل بإمكان السلطة الفلسطينية الإغاثة السريعة لشعبها ومطالبة مجلس السلام بما تعهد به من إعادة الإعمار، وتوفير الرعاية للملازمة لبقاء الشعب الفلسطيني في غزة، وهو ملتحف بحرينية وكرامة؟! ولكي يتم ذلك لا بد من إحياء الذاكرة العربية والإسلامية والعالمية بقوة الحقيقة وبحماية الحق الفلسطيني، وبغضبة الذاكرة تلك بمئات الألاف والمتنديات والسرديات والفعاليات، والوقوف في وجه التزييف الجاري من الإعلام الصهيوني ليسلب الذاكرة الحقيقة من مكانها في الوعي الشعبي والدولي حتى عن حدث كبير غير وجه المنطقة ولم يمر عليه غير 3 سنوات؛ ثلاثة أعوام مرت والذاكرة الملطخة بالدماء والدمار، يراد تلطيخها اليوم بالأكاذيب الصهيونية، وكأن حكاية فلسطين تتوالد حكايات بعد حكايات ولكن لا حلول ولا نتيجة في ظل النظام العالمي القائم والوضع العالمي المتدهور؛

○ الذكرى السنوية الثالثة تتجدد لهجمات 7 أكتوبر 2023 عملية طوفان الأقصى ذكرى حرب الإبادة والعالم كله يتذكر الحقيقة بعيداً عن قعاليات الكيان الصهيوني ومراسمه وبكائياته، هو الذي مارس ولا يزال يمارس حرب الإبادة والتطهير العرقي؛ ويتخذ كل أليات القضاء على الإبادة، الإنسان الفلسطيني والوطن الفلسطيني، لصنع نكبة جديدة بعد نكبة 1948، ومأساة متواصلة للشعب الفلسطيني، الذي أصبح صдаها يتردد في العالم كله وفي إطار حركاته المختلفة؛
○ وهي الذكرى التي تمر أيضاً بعيداً، عن موقف حماس وبياتها في الذكرى الثالثة، والتي اعتبرت فيها «طوفان الأقصى» محطة تاريخية، والسؤال بأي معنى هي محطة تاريخية؟! هل بما تحقق من إيجابيات للقضية الفلسطينية والإنسان الفلسطيني، أم بما لحق ذلك من مأساة سميت بالنكبة الثانية، جزءاً ما ارتكبه الكيان من مجازر وإبادة، ونقل جرائمه من غزة إلى الضفة الغربية؟! ولأن المسألة هنا هي ليست لقراءة أوراق الحدث الذي تمّ في 7 أكتوبر، فقد قمنا بذلك وبشكل متزامن مع المواقع منذ بدايتها أكتوبر 2023، وحتى تشكيل مجلس السلام، الذي اعتبره البعض هدنة، فيما اتخذه الكيان غطاءً لاستمرار ممارساته الوحشية، حيث قتل الإنسان وسرقة الأرض واحتلالها والدفع نحو التهجير بصناعة أقمسي الظروف غير المحتملة هي متواصلة ومستمرة حتى الآن في غزة بل وفي الضفة؛

○ الذاكرة العربية والعالمية التي اخترنت أحداث جرائم الحرب والإبادة، مليئة بتفاصيل تجعل من مهمة قراءة ما حدث ويحدث حتى الآن قراءة صعبة؛ لأن الإنسان الفلسطيني في غزة وفي الضفة الغربية هو من يدفع الثمن؛ ويعيش مأساة الدعايات الكبيرة على قضيتيه وأرضه وحياته؛ فكل التفاصيل الصعبة لا تزال واقفة عند عتبة الاحتلال وجحيه، ودفعه كفلسطيني نحو النزوح أو الهجرة، في ظل انعدام كل أساسيات الحياة من غذاء ودواء وسكن وأمان؛

○ الحكاية التي بدأت عام 1948 بالنكبة الأولى وصلت محطاتها إلى النكبة الثانية؛ وهي كألف ليلة وليلة مليئة بتوالد القصص والمآسي من بعضها؛ وكل حكاية تحيل نفسها إلى الأخرى لتزداد حبكة الواقع المظلم تحقيقاً، مع كل تحول في سردية القضية الفلسطينية؛ ولتمتليّ الذاكرة الفلسطينية بشهادة الأحياء أو الأرواح التي فارقت الحياة، بعد أن عمل الاحتلال على تحويلها إلى مجرد أرقام في الذاكرة العالمية؛

○ ما نتج عن طوفان الأقصى هو الأقسى على الإنسان الفلسطيني وهو الأهم والذي تقلصت جغرافيا وطنه إلى بقايا فئات يعمل أيضاً المحتل على طرده منها؛ وتراجعت ظروف حياته في غزة تحديداً ليكون مأواه الخيمة بعد أن دُمر بيته؛ ولكن الطيور اليومية هي مطبخ أكله وغدائه؛ ولينشغل بمجرد بقائه بين الأحياء، وبقاء من تبقى من عائلته وأهلته؛ فيما العالم دخل مراحل أزمات جديدة، تقلصت معها مظاهر تلك الانتفاضة العالمية المهمة والكبيرة ضد الكيان الصهيوني وجرائمه، وإن استمرت

هل تكفي العقوبات الدولية للتعدي

لسياسة الاسـتيطان الإسرائيلي؟

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد ذهبت بريطانيا إلى إسرائيل في عدوانها وأعمال الإبادة في قطاع غزة، وتسريعها لتوسيع المستوطنات وضم الأراضي قسي الضفة الغربية المحتلة، فإن آيا من هذه الخطوات لن يكون كافياً بمفرده. ومع ذلك، فهي خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح.

يتوقع الفلسطينيون –ويستحقون– أكثر بكثير من الحد الأدنى. فالوضع في الأراضي المحتلة بالغ الخطورة بحيث لا يمكن للسياسات الرمزية أن تسمح به. يجب أن يحمل كل يوم يمر إجراء آخر للمساءلة: تقييداً جديداً، وسحباً جديداً للاستثمارات، وعقوبة جديدة، وعواقب سياسية أو اقتصادية جديدة.

لقد عملت إسرائيل لعقود انطلاقاً من افتراض أنها بمنأى عن المسألة فعلياً، إذ تظل الإذاعات الدولية مجرد تصريحات، بل تُعمل التقارير وتطويعها الأراج، فيما تتراجع الحكومات الغربية في نهاية المطاف عندما يصبح ممارسة ضغط حقيقي أمراً مكلفاً سياسياً.

يجب أن تنتهي هذه القناعة. ولكي تتغير العقيدة الإسرائيلية، لا بد أن تصبح عواقب الاحتلال والضم والإبادة الجماعية جلية لا لبس فيها. فلا يكفي مجرد إعلان العقوبات، بل يجب إنفاذها؛ ولا يمكن للقطاع أن تظل رمزية، بل يجب أن ترتب عليها تكلفة اقتصادية، كما لا يكفي مجرد الاستناد إلى القانون الدولي، بل يجب أن يكون لذلك عواقب ملموسة.

وعليه، فإن المعيار الحقيقي لهذه الدول المتأهيل والحماية الاجتماعية. على إسرائيل، يكون لها حظاً لدرجة تجعل من ممارسات الاحتلال والضم والإبادة الجماعية أمراً غير قابل للاستمرار.

ولعلّ أمة من مراقبة إسرائيل نفسها، ويتطلب المبدأ نفسه على تقارير منظمة الأمم المتحدة، يجب على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية الدولية دمج نتائجها في حركة المقاطعة والمساءلة العالمية المتنامية، بينما يتعين على الحكومات أيضاً ضمان عدم مساهمة الشركات الخاضعة لسلطانها في



بقلم:

د. رمزي بارود ○

للتدقيق الدولي. ثانياً، تعكس إضافة 61 شركة جهوداً واسعة النطاق من البحث والمتابعة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة، مدعومة بمعلومات وفرتها منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. ومن ثم، فإن قاعدة البيانات هذه ليست مجرد خطوة رمزية، بل هي توثيق لشبكات الشركات الدولية التي تدعم مشروع الاستيطان الإسرائيلي وتجنّي الأرباح منه.

ثالثاً، يشير شطب خمس شركات إلى أن هذه الآلية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، ورغم أن أثرها لا يزال دون مستوى احتياجات الفلسطينيين بكثير، إلا أن عمليات الشطب هذه تبرز على إمكانية أن توقف الشركات الأنشطة المعنية، ومن ثم تُرفع أسماؤها من قاعدة البيانات.

كما توفر هذه القائمة لمنظمات المجتمع المدني مواد موثوقة يمكن الاستناد إليها في جهود المساءلة وحملات المقاطعة. والأهم من ذلك، أنها قد تسهم في نقل هذه الجهود من نطاق خيارات المستهلكين الفردية إلى مستوى التحركات الفعلية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية الدولية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل شروع الحكومات الغربية في اتخاذ تدابير خاصة بها. ففي يوم 8 سبتمبر 2026، أعلنت اثنتا عشرة دولة –وهي كندا والبنمارك وفنلندا وفرنسا وأيسلندا وإيرلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة– عن نيّتها إما فرض قيود

لنبدأ أولاً بالتطرق إلى الأخبار السارة؛ فقد أضاف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان 61 شركة إلى قاعدة بياناته الخاصة بالشركات المنخرطة في أنشطة مرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، مما أدى إلى توسيع القائمة لتشمل حتى الآن 214 شركة بدلاً من 158.

ولماذا تعد هذه أخباراً سارة؟ لأنها تبرز مجدداً على وجود قدر من الجدية لدى المجتمع الدولي للانتقال فعلياً بموقفه تجاه إسرائيل من حيز الأقوال إلى مستوى الأفعال.

وهناك أخبار سارة أخرى أيضاً: فقد تم حتى تاريخه شطب خمس شركات كانت مدرجة سابقاً في القائمة المشار إليها، وذلك بعد أن خُلع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن انخرط هذه الشركات في الأنشطة المعنية قد توفف.

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها لأنها تشير إلى فاعلية هذه الآلية، إذ تبيّن أن الرقابة المستمرة قادرة على التأثير على سلوك الشركات، وأن دعم الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين قد ينطوي على ثمن باهظ.

وكما كان متوقعاً، فقد قوبلت القائمة المحدثة بترحيب كبير من جانب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، غير أن هذه المنظمات تشدد –عن حق– على أن مثل هذه القوائم لا تكفي ما لم تتبعها إجراءات حكومية مباشرة، وما لم يتم توسيع نطاقها لتشمل جوانب أخرى من المؤسسة العسكرية والاقتصاد في إسرائيل.

ولكن قبل التركيز على ما يلزم القيام به أيضاً، لا بد لنا من الإقرار بأهمية مثل هذه التقارير، لا سيما عند وضعها في السياق الأوسع للمبادرات العالمية الرامية إلى عزل إسرائيل وقادتها المتطرف.

أولاً، يُظهر تحديث عام 2026 استمرار الالتزام المؤسسي من جانب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إذ إن قاعدة البيانات هذه لم تكن مجرد مبادرة عابرة أطلقت تحت وطأة ضغوط سياسية مؤقتة، بل إن استمرار توسيعها وتحديثها يبرهن على أن تورط الشركات في مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية لا يزال خاضعاً

الانسان والبحث عن السعادة

الناس يسعون إلى الصحة والثروة والشهرة.. إلخ، من أجل السعادة. ولكن هذا يعني في الوقت نفسه أن الناس لا يتفقون على معنى واحد للسعادة، بل إن كبار الفلاسفة أنفسهم لا يتفقون على هذا المعنى؛ ولذلك فإننا نجد في فلسفة الأخلاق مذاهب عديدة تحت باب رئيس فيها بعنوان «مذهب السعادة».

وقد ظل هذا الباب مهيماً على مباحث فلسفة الأخلاق، بل ظل مركزياً في الفلسفة عموماً منذ قدماء الفلاسفة وحتى الفلاسفة الحديث. ولقد تابعت موافق الفلاسفة في هذا الصدد بشكل ملحوظ: ففي حين رأى البعض السعادة في المتعة العقلانية، رأى البعض الآخر أنها تكمن في اللذة الحسية، ورأى آخرون أنها تكمن في التحرر من اللذات وسائر الرغبات.. إلخ. ولكن أغلب هذه المذاهب المتعارضة قد سلكت الوجهة الخاطئة.

يتبين لنا من خلال المشاهدات والوقائع، ومن خلال الدليل العقلي الذي يدعم هذه الوقائع؛ بما أن الصحة والثروة والشهرة.. إلخ، هي وسائل لتحقيق السعادة؛ فإن هذا يعني أن السعادة لا تكمن في أي منها. والوقائع تشهد بذلك حينما يفقد المرء وسيلة من هذه الوسائل، فينتابه الغم والحزن على ضياع شيء كان يتوخى فيه السعادة.

وحتى عندما يتناول المفكرون في عصرنا موضوع «جودة الحياة»، فإنهم يتناولونه على سائر المستويات انطلاقاً من فرضية نظرية، وهي أن «جودة الحياة» تؤسس لتحقيق السعادة أو تعد مؤشراً رئيساً عليها.

وهذا الفرض يُعد معقولاً على المستوى العام؛ أعني على مستوى الشُبوب أو جموع الناس التي تعيش جودة الحياة (ولكنه لا يصدق على المستوى الفردي بطبيعة الحال).

○ أستاذ الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة



بقلم:

د. سعيد توفيق ○

يمكن تحقيق السعادة التي يسعى إليها الناس ويكُون من أجلها؟

لكن السؤال السابق قد يثير إشكالات وتسؤلات عديدة، منها: إن وصف السعادة بأنها غاية قصوى هو قول يحتاج إلى برهان، وربما يقول لك قائل إن الغاية القصوى هي الإيمان مثلاً.

وهنا يمكن أن نثير اعتراضاً مضاداً بأن الإيمان ليس شيئاً واحداً؟

إن الناس يختلف إيمانهم وعقائدهم، ولكنهم جميعاً يبحثون عن السعادة مهما اختلفت عقائدهم ومشاربهم. وربما كان الإيمان نفسه هو ما يكفل شيئاً من السعادة باعتباره يشعور بالرضا والسعادة الباطنية والأمل في المستقبل.

وهذا الجدل يمكن أن يحدث على نحو مشابه فيما يتعلق بالقيم أو الغايات الإنسانية الأخرى؛ فبوسعنا القول على سبيل المثال: إن العدالة قيمة عليا لا تعلق على السعادة، بل إنها قيمة عليا يكون حضورها لازماً لتحقيق شيء من السعادة باعتبارها غاية قصوى. وبوسعنا القول كذلك: إن الصحة قيمة عليا من القيم الحيوية، ولكن حضورها يظل وسيلة لتحقيق غاية أسمي وهي السعادة.

والواقع أننا يمكن أن نتفق على النظر إلى السعادة باعتبارها غاية أسمي، أو نسلم بذلك باعتباره فرضاً معقولاً (بلغة المنطق): فالأدلة الواقعية تشهد بأن

عنوان هذا المقال يصلح أن يكون عنواناً لكتاب أو

لكتب عدة تتناول مسألة السعادة باستفاضة من سائر جوانبها؛ لأن السعادة ليست مجرد موضوع من الموضوعات التي تتناولها الفلسفة وغيرها من العلوم الإنسانية، بل هي القضية الكبرى التي تشغل أذهان البشر، كما أنها تشغل أذهان الفلاسفة والمفكرين على مستوى التأمل النظري لها.

وسوف أتناول المسألة هنا من خلال ملخص لرؤيتي في جانب محدّد، وهو بمثابة إجابة مقصّضة عن السؤال التالي: هل يمكن بلوغ السعادة بوصفها غاية قصوى؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن تحقيق السعادة التي يسعى إليها الناس ويكُون من أجلها؟

لكن السؤال السابق قد يثير إشكالات وتسؤلات عديدة، منها: إن وصف السعادة بأنها غاية قصوى هو قول يحتاج إلى برهان، وربما يقول لك قائل إن الغاية القصوى هي الإيمان مثلاً.

وهنا يمكن أن نثير اعتراضاً مضاداً بأن الإيمان ليس شيئاً واحداً؟ إن الناس يختلف إيمانهم وعقائدهم، ولكنهم جميعاً يبحثون عن السعادة مهما اختلفت عقائدهم ومشاربهم. وربما كان الإيمان نفسه هو ما يكفل شيئاً من السعادة باعتباره يشعور بالرضا والسعادة الباطنية والأمل في المستقبل.

وهذا الجدل يمكن أن يحدث على نحو مشابه فيما يتعلق بالقيم أو الغايات الإنسانية الأخرى؛ فبوسعنا القول على سبيل المثال: إن العدالة قيمة عليا لا تعلق على السعادة، بل إنها قيمة عليا يكون حضورها لازماً لتحقيق شيء من السعادة باعتبارها غاية قصوى. وبوسعنا القول كذلك: إن الصحة قيمة عليا من القيم الحيوية، ولكن حضورها يظل وسيلة لتحقيق غاية أسمي وهي السعادة.

والواقع أننا يمكن أن نتفق على النظر إلى السعادة باعتبارها غاية أسمي، أو نسلم بذلك باعتباره فرضاً معقولاً (بلغة المنطق): فالأدلة الواقعية تشهد بأن

○ كاتب دبلوماسي سابق

الذكاء الاصطناعي وإعادة رسم خريطة القوة العالمية

بقلم: عمرو حلمي ○

Technological Sovereignty. وتعني السيادة الرقمية قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وبنيتها الرقمية والمنصات التي تعتمد عليها، ووضع القواعد التي تحكم استخدامها، بما يقلل مخاطر الاعتماد الكامل على أنظمة خارجية. أما السيادة التكنولوجية فتتعلق بقدرة الدولة على تطوير التكنولوجيات الأساسية وتكييفها وإنتاج جزء مهم من مكوناتها. ولا يعني ذلك الانغلاق أو الاستغناء عن التعاون الدولي، وإنما امتلاك بدائل وخيارات وطنية تمنع تحول الاعتماد إلى تبعية.

ويزداد الأمر تعقيداً مع صعود الشركات الكبرى إلى موقع جديد داخل النظام الدولي. فقد أصبح عدد محدود منها أكثر قوة من الدول ذاتها بعد أن باتت تمتلك قدرات هائلة في الحوسبة والبيانات والبحث العلمي ورأس المال، بما يمنحها تأثيراً في مسار التكنولوجيا العالمية يتجاوز الدور التقليدي للشركات.

وهنا تظهر معادلة جديدة للقوة: الدولة تمتلك السيادة السياسية، بينما تمتلك الشركات جزءاً متزايداً من البنية التي تحدد القدرة الاقتصادية والتكنولوجية. وإذا أصبحت الحكومات تعتمد بصورة مفرطة على شركات أجنبية في البيانات

أو الحوسبة أو البنية الرقمية، فإن ذلك قد يضعف عليها جوانب من سيادتها الرقمية والتكنولوجية. ويمتد هذا التحول مباشرة إلى الأمن القومي. فالذكاء الاصطناعي يغير طبيعة الاستخبارات وتحليل المعلومات والحرب السيبرانية وبعض التطبيقات العسكرية، كما يسرّع الانتقال من جمع المعلومات إلى اتخاذ القرار. وفي بيئة تتقلص فيها المدة بين معرفة تحرك الخصم والرد عليه، يمكن أن يصبح التفوق في تحليل البيانات واستخدامها عاملاً مؤثراً في ميزان القوة، لا يقل أهمية عن بعض عناصر القوة العسكرية التقليدية.

أما اقتصادياً، فإن القضية الأساسية لا تتعلق فقط بالوظائف التي يمكن أن تخفي، وإنما بمن سيحصل على القيمة التي سيولدها الذكاء

إن التحولات التي يفرزها الذكاء الاصطناعي باتت تؤثر في طبيعة المخاطر السيبراني والمعلوماتي إلى الاقتصاد والأمن القومي. غير أن هذا التحول يفتح سؤالاً آخر لا يقل أهمية: كيف سيؤثر الذكاء الاصطناعي في مصادر القوة نفسها، ومن سيمتلك القدرة على إنتاجه وتطويره وتشغيله على نطاق واسع؟ فالذكاء الاصطناعي يتجاوز كونه ثورة تكنولوجية جديدة، ليصبح عاملاً بعيد تشكيل القوة الاقتصادية والاستراتيجية في النظام الدولي. ومع صعود الحوسبة المتقدمة والرقائق والبيانات والطاقة والقدرة العلمية كعناصر مترابطة، تتغير قدرة الدول والشركات على المنافسة والتأثير، كما تتغير معها قواعد توزيع النفوذ الدولي خلال العقود المقبلة.

وتكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في أنه لا يضيف قطاعاً جديداً إلى الاقتصاد العالمي فحسب، بل يعيد تنظيم قطاعات قائمة حوله. فالرقائق الحوسبة تحتاج إلى سلاسل توريد شديدة التعقيد، ومراكز البيانات تحتاج إلى كميات ضخمة من الكهرباء، والنماذج المتقدمة تحتاج إلى بيانات وحوسبة ومواهب علمية. وهكذا تتشكل منظومة قسوة متكاملة، يصبح التحكم في حلقاتها الرئيسية مصدراً لنفوذ يتجاوز قيمتها التجارية المباشرة.

وهذا يفسر احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، فالصراع لا يدور فقط حول من ينتج النماذج الأكثر تقدماً، وإنما حول من يمتلك عناصر المنظومة التي تجعل إنتاج هذه النماذج ممكناً. ولذلك أصبحت الرقائق المتقدمة ومعدات تصنيعها والقرارات الحسابية ومراكز البيانات والطاقة عناصر في الحسابات الاستراتيجية للدول.

كما أصبحت القيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة أداة للتأثير في قدرة المنافس على بناء استقلاله التكنولوجي، بينما تدفع هذه القيود في المقابل إلى إنشاء سلاسل توريد بديلة، بما قد يقود إلى نظام تكنولوجي عالمي أكثر انقساماً.

وفي هذا السياق يبرز مفهوم أصبح جزءاً من النقاش حول القوة الوطنية: السيادة الرقمية Digital Sovereignty والسيادة التكنولوجية